فيما طالبتها مكونات سياسية بعدم مراضاة أي حزب

لجنة الانتخابات تدعو الأحزاب إلى استشعار مسؤوليتها

من المتوقع أن تدخل المكونات السياسية حالة تجاذب في ما يخص تحديد معايير تشكيل اللجان الانتخابية من الأحزاب السياسية.. وطالبت عدد من الأحزاب السياسية من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بضرورة أن تتولى اللجنة حسم موضوع التشكيل بالآلية التي تراها مناسبة، وعدم مراضاة أي حزب أو تكتل سياسي بعينه، ووضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات. ودعا رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى المشاركة في اختيار اللجان الفرعية من خلال المتابعة والإشراف المباشر على إجراءات المفاضلة والاختبارات التي ستتم على مستوى كل محافظة على حدة.

هذا ومن المقرر أن تقوم اللجنة بإجراء التجربة الميدانية للتسجيل الالكتروني شهر مايو القادم، وهو الأمر الذي يتطلب بحسب القاضي الحكيمي من كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى الاضطلاع بدورهم في مساندة اللجنة على إنجاح إجراء التجربة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العملية والمنظومة الفنية المتكاملة للسجل الالكتروني من حيث اختبار النظام الخاص بالتسجيل وكذا الشبكة وإدخال البيانات ومطابقتها.

جدير بالذكر أن اجتماعاً للجنة والأحزاب السياسية عقد لإطلاع الأحزاب على نشاطات اللجنة العليا في ما يتعلق بالسجل الانتخابي الالكتروني ومناقشة المعوقات التي تقف أمام اللجنة.. اعتذر اللقاء المشترك عن حضوره فيما انسحب المؤتمر الشعبي وحلفاؤه.

الأطفال يختارون نوابهم اليوم

يختار أطفال الجمهورية اليوم ممثليهم في برلمان الأطفال للفترة -2014 2016م في المدارس المختارة والجمعيات المتخصصة في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمهمشين في عموم محافظات الجمهورية.

وبحسب جمال الشامي مدير المدرسة الديمقراطية فإن عدد المسجلين في القيد والتسجيل وصل (15 ألف) طفل وطفلة, بينما وصل عدد المرشحين لعضوية البرلمان (323) مرشحاً, (194) ذكوراً و(129) إناثاً, يتنافسون على (62) مقعداً.

ومن المقرر أن تعلن نتائج الاقتراع اليوم, يليه في وقت لاحق من هذا الشهر انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان ستعقد في مجلس النواب وسيتم فيها انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه.

المحلل السياسي الدكتور مجاهد شالف لـ «الثورة»:

الصراعات السياسية تؤثر سلباً على علاقات اليمن بالخارج

■ لقاء/ أسماء حيدر البزاز

أوضح المحلل السياسي الدكتور مجاهد ناصر شالف أن السياسة الخارجية لليمن تكتسب مكانة وأهمية خاصة في المنظومة السياسة للجمهورية اليمنية باعتبارها تواصلا منطقيا وترجمة للسياسة الداخلية , مبينا بأنها تقوم على أساس خدمة وتهيئة الظروف المناسبة لتحديث المجتمع اليمني على قاعدة الخيار الديمقراطي وصيانة الأمن الوطني , مؤكداً على أن استقرار الوضع السياسي ينعكس على الإقليم ودول العالم:

السياسة اليمنية الخارجية تعتمد على الخيار الديمقراطي وصيانة الأمن الوطني

القيادة السياسية عمدت إلى تقارب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين لكسب دعم المجتمع الدولي

*** في ظل الأحداث والتغيرات الراهنة , كيف تقيمون السياسة اليمنية الخارجية ؟**

- تكتسب السياسة الخارجية مكانة وأهمية خاصة في المنظومة السياسية للجمهورية اليمنية باعتبارها تواصلا منطقيا وترجمة للسياسة الداخلية وهي تقوم على أساس خدمة وتهيئة الظروف المناسبة لتحديث المجتمع اليمني على قاعدة الخيار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ، وإطلاق طاقات المجتمع الإبداعية والخلاقة، وصيانة الأمن الوطني، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اليمنية، وبناء القدرات الذاتية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وخلق علاقات تعاون مثمر مع الأشقاء والأصدقاء، بما يحقق المصالح المشتركة والمصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي. أما بالنسبة للوقت الحاضر فهي بين مد وجزر قد تكون ناجحة مع بعض الدول ونجدها ضعيفة إلى حد ما مع البعض الآخر وذلك لأن السياسة تتحكم فيها الآراء العامة .

استراتيجية عالية

• على ماذا تعتمد السياسة الخارجية مع اليمن ؟

- سياسة الدولة الخارجية في حقيقة الأمر تعتمد على الإرث التاريخي لليمن فاليمن يعتبر المخزون الجيني الوراثي للعالم فقد قال أحد المفكرين الغربيين إن لكل فرد في العالم وطنين وطن يعيش فيه ووطن آخر يرجع أصله إليه وهو اليمن، أيضا تعتمد هذه السياسة على العلاقات التي بنيت خلال حكم النظام السابق فاليمن تمتعت بعلاقات مميزة مع جميع دول العالم تقريباً ما عدا الكيان الصهيوني، وكانت هذه العلاقات في شتى مناحي الحياة الثقافية والسياحية والتجارية وغيرها فقد كان اليمن إلى وقت قريب يمثل وجهة للسياح من جميع أنحاء العالم وهذه تؤثر بدورها على العلاقات الثنائية، كما أن اليمن بموقعه المتميز والذي يمثل حلقة وصل بين شرق العالم وغربه بما يجعل هذه الدول تهتم بتكوين علاقات مع اليمن ومن الضروري أن تعمل الحكومة على الحفاظ على هذه الأهمية وتطويرها .

الاستقرار السياسي

• الاستقرار السياسي لليمن ما مدى أهميته من الناحية الإقليمية والدولية ؟

- الوضع في اليمن في حالة استقراره فإنه ينعكس ذلك على كل الإقليم ويعطي فرصة للدول الأخرى لتقدم الدعم لليمن بمعزل عن دعم الأطراف القوية داخل المعادلة السياسية , وفي حال لم تستقر اليمن فإن تمدد خطر الاضطرابات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكون في حده الأقصى وبذلك يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد استقرار سياسي في المقدمة بمعزل عن المشاكل الأمنية لأن الاستقرار السياسي ينعكس على كل الجوانب الأخرى, فالعلاقة عكسية بين استقرار اليمن ومدى الاضطرابات في الجوار أو على الأقل حدة التهريب وحركة التسلل , وكلما استقرت اليمن كانت الحدود في إطارها العام مكتمة بها بشكل أقوى.

الفرقاء السياسيون

*** كيف تقيمون الوضع السياسي مع التجاذبات المختلفة للفقراء في اليمن؟**

- بصراحة إن القيادة السياسية ممثلة في المشير عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل الوقوف إلى جانب اليمن وتحسين الوضع الاقتصادي وإخراجه من الوضع الحالك الذي يعيشه إلى بر الأمان، إضافة إلى تقارب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وحل كل الخلافات العالقة على الساحة اليمنية وصولاً إلى تحقيق الدولة المدنية الحديثة. وفي حقيقة الأمر إن الرئيس هادي يعتبر رجل المرحلة حيث تولى زمام الأمور في ظروف استثنائية ومرحلة عصيبة في وقت كانت اليمن قد تذهب إلى الهاوية وتحمل كل الصعاب وبذل كل ما باستطاعته دون كلل أو ملل رغم كل الضغوطات والعراقيل التي تواجه طريقه ولما من شأنه الوصول إلى الأهداف المنشودة التي يتطلع إليها أبناء الشعب اليمني.

علاقات القوى

• صراعات القوى السياسية هل أثرت على علاقات اليمن الخارجية ؟

- بالطبع، إن الصراعات التي تدور على الساحة اليمنية بين مختلف القوى السياسية قد أثرت بشكل كبير على علاقة اليمن مع دول الجوار أو الدول الصديقة وكان لهذه الصراعات مردودات سلبية على الجوانب الاقتصادية والتنموية الأمنية للبلد حيث والاستقرار الأمني يعتبر الرديف الأساسي للتنمية فلا تنمية بدون استقرار أمني، الأمر الذي جعل تلك الدول تتخوف مما يحدث ورفعت دعمها وعزوف الاستثمارات وغيرها ويجب على كل القوى المتصارعة أن تغلب المصلحة الوطنية بعيداً عن الأنانية والتعنت والعمل على تعزيز العلاقات الخارجية التي تصب في مصلحة الوطن، حيث والوطن لم يعد يتحمل أكثر في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والعمل من أجل استكمال المرحلة الانتقالية والتسوية السياسية وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ومخرجات الحوار الوطني الشامل الذي يعتبر طوق النجاة لكل اليمنيين .

المجتمع الدولي

*** برأيك , ما دور المجتمع الدولي في دعم المرحلة السياسية وصولاً إلى تأسيس دعائم الدولة الاتحادية الجديدة ؟**

- بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي لدعم اليمن هو الدعم بالدرجة الأولى في مواجهة الأوضاع الاقتصادية ودعم الحكومة بأن تضغط على الدول المانحة أن تفي بوعودها والتزاماتها تجاه اليمن دون شرط أو قيد، بمعنى أن يكون الدعم عبر مساعدات نقدية عاجلة أو قروض ميسرة كي تستطيع الدولة أن تقف على قدميها وأن تفي بواجباتها تجاه المواطنين، كما أن على المجتمع الدولي أن يقف وسطاً لحل النزاعات والمواجهات التي تدور من وقت لآخر وأن توجه إشارة التهمة إلى من كان سبباً فعلياً لحدوث هذه المواجهات دون تمييز أو ميل إلى جهة على حساب جهة أخرى وأن تفرض عقوبات صارمة على المعتدي ما دام وأن القوى السياسية قد طالبت أن تدخل اليمن تحت مظلة البند السابع .

المهاترات الحزبية

• في نهاية اللقاء معكم كلمة تودون طرحها ؟

- أدعو كافة القوى وأطياف العمل السياسي إلى الابتعاد عن المماحكات والمهاترات الحزبية والعمل بروح الفريق الواحد لإخراج الوطن إلى بر الأمان لأنه لم يعد هناك متسع من الوقت ، لابد من إعادة هندسة العلاقة بين الأحزاب الحاكمة اليوم ، بغض النظر عن الاختلافات الايدلوجية (المنعدمة أصلاً) وقبل الانهيار الذي يمكن أن يقضي على ما تبقى من الأحلام الجميلة أقول لا وقت للنزق ولا وقت للمكابرة ولا وقت للمجاملة ولا وقت للمداهنة علينا أن نقبل بعضنا بعيوبنا ومميزاتنا ونقبل بالوجود المشترك على يمن نبنيه سواء.

تعديل في السلوك الحزبي

●وديع العبسي
walabsi1@gmail.com

هل فعلاً غابت الأحزاب اليمنية عن القضايا الوطنية غير السياسية؟ هل مارست دورها التنموي؟ هل اقتربت من الهموم؟ هل شحذت همم الناس لخلق تحولات واقعية ملموسة؟ التساؤلات كثيرة تثيرها طروحات ما انفكت تقيم التجربة وتشرّح مثالبها حتى اللحظة.

ومع الاتفاق على أن لا ديمقراطية بلا تعددية يبقى الرهان على إنضاج الفكرة والارتفاع بها عن هذه المزالق التي جعلت منها -على الأقل في أذهان الناس- سبباً في التأخر بدلاً من أن تكون سبباً للنمو، وهو ما يتطلب تعديل بسيط في سلوك هذه المكونات لصالح القضايا، ولتكن السياسة بوابتها لا بأس بذلك، إنما مع الاعتبار أن يكون البلوغ السياسي وسيلة وليس غاية، فلا يصرف أجندة الأحزاب إلى التعقيد والتشكيك بلا حتى أدنى مؤشرات أو رسائل على أن هناك ما هو أفضل، وتجاوز الثورة الشبابية للتغيير بثلاث سنوات، افتقر إلى تقديم أي من هذه المطمئنات.. ليس مبرراً القول بأن الوضع لم يستقر بعد ولا على المواطن أن يأخذ به.. المواطن لا يعنيه من السياسة إلا الاستقرار في معيشته ولتذهب السياسة إلى الجحيم، والسياسي يبدو بليدا في تقدير هذا الشعور.

التجربة الحزبية على كل حال لم تفشل وإنما الذي فشل هم السياسيون الذين عجزوا من قبل ومن بعد، أن يكونوا عند مستوى الأمل الذي رسمه الكثير عن معنى أن تكون هناك حزبية وتعددية.. ولا أظن أن في الأمر فلسفة، ولا يمكن قبول التراجع عن أي مكسب ديمقراطي، حتى وإن فشلنا في ممارسته لكن أيضاً علينا التوافق مع الموضوعية حين نزمع التغيير فنبدأ بأنفسنا.

والتشاؤم في هذه السياق ينبغي أن لا يجد له مكاناً، إنما أيضاً مهم الانتباه لبسيط تلك المؤشرات التي اسبقنا بها الكلام، ويكفيني هنا الاستشهاد بمثل جميل ورائع بتصوري للدكتور عادل الشجاع الذي نختلف معه أيضاً في بعض المواضع وهو يقول: "أحزابنا السياسية لا تهتم بالبيئة بل تسعى إلى تدميرها من خلال مشاركتها في رمي ملايين الأكياس البلاستيكية التي تستخدم في حفظ القات، كما أنها تسهم في زيادة مساحة الأرض المزروعة بشجرة القات، وهذا يعني أن هذه الأحزاب لا تسعى إلى نقل المجتمع من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة."

في مارس الماضي نُشرت نتائج استبيان أجراه القسم العربي بإذاعة هولندا العالمية "هنا صوتك"، لم تُشر فيه معظم الإجابات عن أن السبب الرئيسي لتفشي الفساد الفقر، أو عدم الاستقرار السياسي إلى ضعف سيادة القانون، ضعف أداء المؤسسات، فأين هي هذه المكونات السياسية من محاربة هذه الظاهرة، خاصة والوطن في وضع المترقب لمثل هذا التحرك من أجل إيجاد حالة تغيير فعلية؟!

أما أن تشارك الأحزاب الشارع حين يقول إن الوضع كله خربان فهي الطامة الكبرى إذ تقدم هذه الأحزاب نفسها من حيث لا تدري بصورة سلبية، تشارك في التعبير عن العجز مع أن صوتها أقوى وسلطتها أنفذ.. واليوم ثلاث سنوات من بعد تغيير علي عبدالله صالح كرئيس للدولة ولا من إشارة إلى أن هناك توجهاً للتفرغ لتغيير معيشة الناس.. طبعاً لا مطالب بتحقيق المعجزات وإنما فقط ضبط إيقاع الحياة، والحفاظ على ما هو قائم من شعور مستقر بدلاً من حالة الاستلاب هذه، المستخفة بكل شكوى وبكل تذمر، والمستمرأة في تثبيت قواعد الرد الجاهز بأن النظام السابق هو السبب وأخشى أن يطول الأمد بهذه الشماعة.

طبعاً على ضوء هذا التراجع المخيف لحالة التفاؤل مهم أن تقوم هذه المكونات التي قادت الشارع في 2011م بإعادة الثقة إلى الشارع ، أن تُلجم هؤلاء العابثين في المؤسسات عن رغبتهم في الإفساد في "الوضع العكر"، وأن تراجع برامجها.. وعلى هؤلاء السياسيين المعتقين أن كانوا بالفعل أصحاب خبرة في الممارسة السياسية أن يستخلصوا من خبراتهم هذه ما يعينون بها الأخ رئيس الجمهورية على تجاوز معوقات التغيير حتى وإن على أنفسهم، لا أن يجتهدوا في امتلاك أدوات الضغط من أجل التواجد في مشهد الحكم والسلطة.

شعارهم "لا للعنف نعم للسلام"

شباب مسيرة السلام.. مبادرة عجز عنها الكبار

يحملون رسالة تنبذ العنف وتدعو إلى إرساء أسس السلام والتعايش.. عشرات من الشباب من حملة السلام ينطلقون في مبادرة جديدة ضمن مسيرة السلام إلى مناطق النزاع، مؤكدين على حرصهم نبذ ثقافة الكراهية والتأجيج المذهبي في اليمن.. وقال منظمو الحملة في بيان حصلت "سياسية الثورة" على نسخة منه أن هدف حملتهم إيصال رسالة سلمية للدولة وجميع القوى السياسية مفادها "لا للعنف لا للحرب، نعم للسلام .. نعم للحب" مشيرين إلى أنه من المؤسف أن الشعب المثخن بالألم والجراح والمنهك عيشه ويومه يصبح مهدداً اليوم تحت وطأة صراع سياسي ذي بُعدٍ مذهبي.. وأضاف شباب الحملة: وعملاً بواجبنا الوطني في مرحلة حرجة تلتهم فيها نار الحرب تطلعات شعبنا اليمني، وتبدد ممكنات النضال السلمي، ندشن حملة السلام الداعية إلى نبذ العنف وإيقاف الاقتتال في كافة المناطق التي خيم عليها الموت وسكنها العنف... حاملين شعار السلام وورود التسامح والتعايش بين مناطق الصراع المذهبي.